

أولا : فكرة عامة عن البرنامج:

تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من خلال إعلان البرنامج السنوي (APS) إلى دعم المنظمات المصرية والأمريكية والدولية التي تستجيب بشكل مباشر للإحتياجات التي حددها المجتمع المصري في مجال التطور الديمقراطي. وبالإضافة إلى الدعم المزمع تقديمه من خلال هذا البرنامج تقوم الحكومة الأمريكية بدعم المجتمع المدني في مصر من خلال آليات عدة من بينها برامج إنمائية أخرى ممولة من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (DRL) .

على المنظمات الراغبة في الحصول على تمويل المنحة من خلال إعلان البرنامج السنوي هذا أن تقوم بمراجعة الإعلان كاملاً وبدقة وكذلك اتباع الإرشادات الخاصة بكيفية تقديم طلبات الحصول على منح.

وتنوى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عقد عدد من اللقاءات بصفه غير رسمية لتقديم أية معلومات عن هذا الإعلان، ويكون الحضور إختيارياً. وسوف تعقد هذه اللقاءات باللغتين الإنجليزية والعربية في المواعيد التالية:

15 مارس 2011
12 إبريل 2011
10 مايو 2011
7 يونيو 2011

بالإضافة إلى ذلك تنوى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عقد عدد من ورش العمل بصورة رسمية عن كيفية إعداد مقترح النشاط وسوف تعقد ورش العمل هذه باللغة العربية في المواعيد التالية:

17 مارس 2011
14 إبريل 2011
12 مايو 2011
9 يونيو 2011

ويمكن لجميع المنظمات الراغبة في حضور هذه اللقاءات الإتصال بالأستاذة/ إنجي أمين بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تليفون رقم 25226818 للتأكد من وجود أماكن شاغرة. ومن الممكن عقد لقاءات خارج القاهرة وسوف تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالإعلان عن هذه اللقاءات على موقعها الإلكتروني.

وفي حالة وجود أية أسئلة أو إستفسارات متعلقة بالإعلان السنوي للبرنامج، برجاء توجيهها إلى الأستاذة/ شيماء شعتوت بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تليفون رقم +202-25227000

العنوان: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر USAID/Egypt
1/أ ش نادى الإتصالات متفرع من شارع اللاسلكى - صندوق بريد 11435
- المعادى الجديدة - القاهرة
تليفون: +202-25227000
فاكس: +202-25164739

برجاء إرسال مقترح النشاط باللغه الإنجليزية إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر على البريد الإلكتروني: DGAPS@usaid.gov

ويرجى الإتصال بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى حالة وجود أية صعوبات فنية أو غيرها عند تقديم الطلبات .

ويرجى العلم بأن هذا الإعلان سارى حتى 11 فبراير 2012.

ثانياً: شروط الأهلية:

تعتبر المنظمات المصرية والأمريكية والدولية مؤهلة للتقدم بطلب الحصول على تمويل فى إطار إعلان البرنامج السنوى. و يمكن لهذه المنظمات أن تتقدم للحصول على تمويل بشكل فردى أو فى إطار شراكة بينها وبين منظمات أخرى محلية أو دولية.

ثالثاً : التمويل:

من المتوقع أن يتم توفير 65 مليون دولار (بحد أقصى) لدعم البرامج والأنشطة فى إطار هذا الاعلان وذلك حسب توافر الموارد. وجدير بالذكر أن هذا السقف يمكن تعديله. وتحفظ الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بحق قبول أو رفض أي من الطلبات المقدمة من خلال هذا الاعلان. وسوف تستخدم الموارد المتوفرة من خلال هذا الإعلان لتمويل نوعين من البرامج: برامج قصيرة الأجل مصممة لتحقيق الإستجابة السريعة للإحتياجات (حيث تتراوح المدة الزمنية لتلك البرامج من 3 – 12 شهر) بالإضافة إلى البرامج ذات الأجل الطويل (حيث تتراوح المدة الزمنية لتلك البرامج من 12 شهر إلى سنتين).

ومن المتوقع أن تتراوح قيمة المنح المقدمة ما بين 75 ألف دولار إلى 2 مليون دولار. إلا أنه فى حالات استثنائية يمكن إعادة النظر فى هذه الحدود آخذاً فى الإعتبار المدة الزمنية المقترحة لتنفيذ البرنامج والقدرة المؤسسية للمنظمة بالإضافة إلى النطاق الجغرافى للبرنامج المقترح ونوع وطبيعة الشراكات المقترحة. ومن المتوقع ان تتراوح المدة الزمنية لأى منحة ما بين عدة أشهر الى سنتين) وتتوقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توفير حوالى 50 منحة من خلال هذا البرنامج، إلا أنه كما هو مذكور عاليه، تحفظ الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بحق قبول أو رفض أي من الطلبات المقدمة من خلال هذا الإعلان.

وبالإضافة إلى التمويل الذى سوف يتم توفيره من خلال هذا البرنامج فهناك مصادر أخرى لدعم المجتمع المدني. وعلى المنظمات الراغبة فى الحصول على تمويل لمشروعات أصغر من المذكوره أعلاه (أقل من 50,000 دولار) أن تتقدم مباشرة إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية أو مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) أو الصندوق الوطنى للديمقراطية (NED) وفيما يلى معلومات إضافية عن هذه البرامج.

1- السفارة الأمريكية:

تقوم السفارة الأمريكية بتمويل الأنشطة التى تدعم بناء المؤسسات الديمقراطية.

نقطة الإتصال abdeldayemmm@state.gov

2- مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI):
هو برنامج متميز يسعى إلى التواصل مع شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعمل هذا البرنامج على بناء شراكات مع مواطنى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من أجل بناء مجتمعات تتصف بالتعددية والمشاركة والإزدهار فى المنطقه
<http://mepi.state.gov/mepi/english-mepi/funding-opportunities/apply-for-a-grant.html>

نقطة الإتصال MEPICairo@state.gov.

3- الصندوق الوطنى للديمقراطية (NED):
هو مؤسسة خاصة غير هادفة للربح تسعى إلى تنمية ودعم المؤسسات الديمقراطية حول العالم. وبصفة سنوية يقوم الصندوق بتمويل من الكونجرس الأمريكى - بدعم أكثر من ألف نشاط لمنظمات غير حكومية تهدف إلى دعم الديمقراطية فى أكثر من 90 دولة
<http://ned.org/grantseekers/application-procedure>
نقطة الإتصال proposals@ned.org

رابعاً: الأهداف ومجالات الاهتمام:

أ- البرامج الأخرى الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

يمكن التعرف على نوع البرامج التى تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدعمها بالرجوع إلى مرفق 1. وفى حالة الرغبة فى الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن البرامج المدعومة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني <http://egypt.usaid.gov>.

وبالإضافة إلى هذا الإعلان، تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم الدعم لتطوير المجتمع المدني فى مصر من خلال مشروع "دعم المجتمع المدني". ويمكن تقديم المساعدة الفنية لمنظمات المجتمع المدني المصرى من خلال هذا المشروع، ويحق للمنظمات المصرية الحاصلة على منحة من خلال هذا الإعلان الحصول على دعم فنى مصمم خصيصاً لدعم قدرتها المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك يقوم مشروع "دعم المجتمع المدني" بتوفير أدوات وأدلة لبناء القدرات المؤسسية وذلك باللغتين العربية والإنجليزية على الموقع الإلكتروني الخاص به وللحصول على معلومات أوفر عن هذا المشروع والموارد المتاحة، الرجاء الرجوع إلى العنوان التالى <http://www.ngoconnect.net/egypt>

ب- المنهجية:

تشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جميع مقدمي طلبات الحصول على منح على إدراك الإعتبارات التالية عند صياغة مقترح المشروع.

1- البناء على الخبرات المصرية:

تشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنظمات الراغبة فى تقديم طلبات الحصول على منح فى إطار هذا الإعلان أن تتقدم بمقترحات مبدعة تأخذ بعين الإعتبار الفرص المتاحة أمام المنظمة المتقدمة للحصول على المنحة بالإضافة الي القدرات المؤسسية للمنظمة. وجدير بالذكر أن العديد من المنظمات المصرية تعمل منذ عدة سنوات فى المجالات المشار إليها فى هذا الإعلان ولديها خبرة واسعة فى هذه المجالات. وعليه فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تشجع المقترحات التى تبني على هذه الخبرات.

2- الشراكة والتعاون بين المنظمات:

تشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنظمات الراغبة في التقدم للحصول علي منح أن تأخذ بعين الإعتبار التعاون وبناء الشراكات فيما بينها وذلك لتعظيم الأثر الناتج للنشاط وضمان إستمراريته. ويمكن لهذا التعاون أن يأخذ أشكال عدة – سواء كانت مؤسسية رسمية أو فعلية – مثل بناء التحالفات أو الشراكات أو أي صورة أخرى من صور التعاون بين منظمات المجتمع المدني أو الشباب أو غيرها. ومن خلال هذه الشراكات والتحالفات يمكن للمنظمة الحاصلة علي المنحة أن تقدم منح ثانوية للمنظمات الشريكة أو القيام بالتعاون معها في مجال إستخدام تكنولوجيا المعلومات أو الإعلام الإلكتروني و ذلك لنشر المعلومات وأيضاً التعاون في مجال جمع المعلومات والقيام بتنظيم أنشطة مشتركة بين المنظمات المتحالفة .

وتشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الشراكة والتواصل بين المنظمات الواقعة في مناطق جغرافية مختلفة وأيضاً تلك التي تجمع بين منظمات ذات قدرات ومهارات مختلفة – فعلى سبيل المثال، يمكن للمنظمات الواقعة في محافظة القاهرة أن تتعاون مع منظمات ذات طابع محلي في محافظات أخرى أو أن تقوم منظمات كبيرة ذات بنية مؤسسية عفية بالتعاون مع منظمات حديثة النشأة أو التواصل بين منظمات أو تحالفات في محافظات مختلفة. وهناك إختيارات عدة يمكن للمنظمات إقتراحها بحيث تأخذ بعين الإعتبار القدرات المختلفة لطبيعة كل منظمة. وتشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنظمات الأمريكية والدولية أن تأخذ بعين الإعتبار أن يكون للتعاون والشراكة مع المنظمات المصرية مضموناً وجوهراً ملموساً. وعليه، فإنه في حالة إقتراح أي تعاون أو شراكة بين المنظمات يجب أن يوضح مقترح النشاط كيفية إدارة مثل هذا التعاون وكيفية إتخاذ القرار وتخصيص الموارد في إطار هذا التعاون.

3- إستخدام وسائل الاعلام :

تشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مقدمي طلبات الحصول علي منح في أي من المجالات الموضحة أدناه أن يدرجوا إستراتيجيات مبتكرة لإستخدام وسائل الإعلام المختلفة، من صحافة وتليفزيون وراديو وإعلام الكتروني وذلك لتعزز التواصل بين المجتمع المدني وقطاع الإعلام لتحقيق الأهداف المرجوة وأيضاً الترويج لإستخدام وسائل الإعلام الحديثة بالإضافة إلى غيرها من وسائل الإتصال و ذلك علي المستويين القومي والمحلي .

4- التوافق المجتمعي :

تشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الأنشطة والبرامج التي تعنى ببناء توافق مجتمعي بين جميع الأطراف المعنية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص حول الموضوع محل الاهتمام. وتجدر الإشارة هنا إلى أن فاعلية عملية الوصول إلى توافق مجتمعي تعتمد في المقام الأول على كون العملية جامعة وقائمة على أساس من المشاركة والمساواة وتركز على إيجاد حلول للموضوع محل الاهتمام.

ج- مجالات الاهتمام:

في إطار هذا الاعلان تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الي دعم الأنشطة التي تضيف وتعزز من البرامج الجاري تنفيذها أو تلك التي تكمل جهود أنشطة سابقة وتأخذ بعين الإعتبار الدروس المستفادة و تستجيب إلى الإحتياجات التي حددها المجتمع المصري في المجالات المذكوره أدناه.

وتجدر الإشارة إلى أن المجالات الخمس الموضحة أدناه إنما هي تحدد إطار عام لتقديم مقترحات الأنشطة – حيث أن هذه المجالات منبثقة من أفكار مصرية لكونها تمثل المجالات التي تحتاج إلى جهد أكبر لدعم التطور الديمقراطي. ويمكن تلخيص هذه المجالات كما يلي:

- 1- زيادة الوعي المدني
- 2- الانتخابات والعمليات السياسية
- 3- تيسير الوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان
- 4- الشفافية والمساءلة
- 5- المشاركة المدنية

ويمكن للأنشطة المقترحة أن تمزج بين أكثر من مجال. وتشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الأفكار المبتكرة. ويجب التأكيد على ضرورة أن يكون المشروع المقترح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاحتياجات التي حددها المجتمع المصري ويمثل إستجابة مباشرة لها.

وفي هذا الإطار، يمكن للأنشطة المقترحة أن تشمل – وذلك على سبيل المثال – توفير التدريب والمساعدة الفنية والمنح الثانوية والمعدات وتكاليف التشغيل – بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بتحقيق أهداف البرامج. ويمكن للمنظمات أن تقترح بعض الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات المؤسسية للمنظمة ذاتها في حالات الضرورة. وقد يمثل هذا شراء معدات خاصة بتكنولوجيا الاتصالات أو تدريب أفرادها على مهارات الدعوة وكسب التأييد أو الإدارة المالية أو القدرات المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك يكون للمنظمة الحق أيضاً في الحصول على الدعم الذي يتم توفيره من خلال برنامج "دعم المجتمع المدني" السابق ذكره. وتشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنظمات على إقتراح منهجيات مبتكرة لتنفيذ الأنشطة.

ويجب التأكيد هنا على ضرورة أن تكون كل الأنشطة المقترحة وثيقة الصلة ومرتبطة بتحقيق الأهداف المزمع تحقيقها وعلى ألا يقدم الدعم على أساس حزبي. وعلى المنظمات الراغبة في الحصول على تمويل إقتراح أفضل مزج بين المنهجيات والأنشطة التي تعظم من تحقيق أهداف المشروع.

وفيما يلي عرض تفصيلي لمجالات الإهتمام:

1- زيادة الوعي المدني:

وتعنى أنشطة هذا المجال بإشراك مجموعة من الفاعلين في المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجماعات العمالية وغيرهم بهدف أن يكون لهم صوت ودور في صقل عملية الإصلاح السياسي. ومن أمثلة هذه الأنشطة تلك التي ترعى دعم الحوار والمنتديات لمناقشة الإصلاحات الدستورية والقانونية والسياسية أو بناء قدرات الأحزاب والجماعات السياسية من أجل زيادة قدرتها على المشاركة الإيجابية في الحوار الوطني والعملية الإنتخابية أو دعم التربية المدنية وحقوق الإنسان.

والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على استعداد لدعم أنشطة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دعم حوار موسع حول الإصلاحات الدستورية والسياسية بحيث يشمل منظمات المجتمع المدني والأحزاب والحركات السياسية وغيرها من المنظمات الغير حكومية المعنية.
- دعم المشاركة الواسعة في الحوار الوطني والعمليات الإنتخابية.
- دعم المنتديات الجامعة والتي تتبنى الوصول إلى توافق مجتمعي على الأولويات الوطنية.

- زيادة الوعي العام وإستقصاء الآراء عن عملية التعديلات الدستورية وغيرها من الإصلاحات التشريعية المرتبطة بالعملية السياسية.
- إشراك المنظمات المجتمعية المحلية فى عملية صياغة دستور جديد والقوانين المتعلقة بالحياة السياسية.
- دعم البرامج والحملات المتعلقة بالتربية المدنية وحقوق الإنسان وذلك لزيادة وعى المواطنين عن حقوقهم ومسئوليتهم والمعايير الدولية التى تحكمها.
- زيادة وعى المواطنين بحقوقهم.
- دعم المنظمات المجتمعية المحلية فى مجال التربية المدنية و المشاركة مع التركيز على المرأة والشباب.
- دعم البرامج الرامية إلى زيادة وعى المواطنين عن حقوق الإنسان وبرامج التربية المدنية وذلك بإستخدام مختلف الوسائل الإعلامية المتوفرة.
- نشر المعرفة فى مجال الممارسات الديمقراطية والمشاركة المدنية والتطوع، ومهارات القيادة والدعوة وكسب التأييد.
- التواصل مع الجامعات لتشجيع إدراج التربية المدنية ضمن المناهج الدراسية.
- دعم برامج التربية المدنية الموجهة لمختلف الفئات العمرية وذلك من خلال منهجيات عده مثل الأنشطة التى تعقد بعد إنتهاء اليوم الدراسى أو ورش العمل أو الممارسة الفعلية.
- دعم البرامج المعنيه بمشاركة الطلاب و الشباب حتى سن 18 سنة فى المراحل المدرسية المختلفة فى مجال التربية المدنية والثقافة الديمقراطية والتسامح.
- عقد المجموعات البوئرية لإستطلاع الرأى وذلك لتوفير الأسس لتحديد الأولويات القومية.
- دعم قدرات الإعلام على إعداد وتجميع ونشر المعلومات الوافيه عن عملية الإصلاح السياسى وذلك للتأكيد على وصول صوت المواطن خلال المرحلة الإنتقالية.
- تيسير الحصول على المعلومات المقارنة عن تجارب الإنتقال فى الدول الأخرى.

2- الانتخابات والعمليات السياسية:

ويمكن أن تشمل أنشطة هذا المجال علي تلك المعنية بدعم وزيادة فاعلية ومصداقية العملية الانتخابية مثل الإصلاح التشريعى وزيادة قدرات الهيئات الانتخابية وتوعية الناخبين والرقابة المحلية والدولية للانتخابات وتطوير آليات وإجراءات فض المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية فى وقت سريع. وبالإضافة إلى ذلك تهدف البرامج فى هذا المجال إلى دعم النظم التمثيلية القائمة على التعددية الحزبية لكن بشكل لا يؤثر على نتائج الانتخابات. ومن المتوقع أن تسفر هذه البرامج عن زيادة وعى المواطنين ومشاركتهم فى العملية الانتخابية وتوفير رقابة على العملية الانتخابية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

وعلي الراغبين فى تقديم طلبات لتمويل أي أنشطة لها علاقة بالأحزاب السياسية أن يقوموا بالرجوع إلى سياسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم الأحزاب السياسية علي الموقع الإلكتروني الآتي :

<http://www.usaid.gov/policy/ads/200/200maz.pdf>

وجدير بالذكر ان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لا تقدم أي دعم مالي إلى الأحزاب السياسية وأن دعم الأحزاب الغير ديمقراطية غير مسوح به.

وفى هذا الإطار يعتبر الحزب "أى كيان يسعى إلى الوصول إلى الحكم سواء إتخذ هذا الكيان شكل الحركات السياسية أو الحزب أو التحالفات والإلتزامات الانتخابية".

ويتم هذا التعريف ليشمل أيضا المنظمات الغير حكومية والتي تعمل فعليا كأحزاب سياسية.

ويجب التنويه إلى أنه من غير المسموح دعم الأنشطة التالية:

- تقديم الدعم لأحد المرشحين السياسيين بعينه أو الأحزاب السياسية أو التحالفات الانتخابية بعينها.
- دفع المرتبات أو أى رسوم أو مكافآت لأى من المرشحين أو قادة الأحزاب السياسية أو القائمين على الحملات الانتخابية خلال فترة الحملات.
- تمويل أنشطة متعلقة بإستقصاء الرأى الواحد فقط من الأحزاب أو المرشحين.
- عقد لقاءات عامة تدعم فرد بعينه أو بحضور مرشح واحد فقط أو حزب بعينه.
- تمويل إعلان/تنويه إعلامى لدعم مرشح واحد أو حزب بعينه.
- دفع مبالغ لأفراد بغرض التأثير على إختياراتهم الانتخابية.

ويجب التوقف عن تقديم هذا الدعم للأحزاب فى وقت مناسب قبل بدء عملية التصويت فى الانتخابات وتعتبر 30 يوماً قبل بدء عملية التصويت هى المدة المعتادة لوقف الدعم وإن كانت هذه قد تختلف فى بعض الأحيان وذلك أخذاً فى الإعتبار الفترة السابقة لمرحلة الانتخابات.

والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية علي إستعداد لدعم أنشطة منها علي سبيل المثال لا الحصر :

- دعم ورعاية إقامة حوار موسع ذات جوهر ومضمون حول العمليات الانتخابية والسياسية.
- تقديم الإستشارات والخبرات الفنية اللازمة لتطوير الإطار القانونى الذى يحكم الإنتخابات وذلك وفقاً للمعايير الدولية ودعم زيادة تنافس النظام السياسى.
- زيادة درجة الوعي والتنقيف المدني والانتخابي في المجتمع، وذلك لتعزيز المنافسة السياسية وتيسير الحصول علي المعلومات السليمة عن العملية الانتخابية والدور المنوط بالمواطن فيها وذلك في التوقيتات المناسبة.
- تقديم الدعم الفني والتدريب لتمكين الأحزاب السياسية القائمة والجديد منها، وذلك لدعم وتطوير بنائها الهيكلي وإدارة مواردها بدرجة عالية من الكفاءة والشفافية ، وتحسين قدرتها علي الإتصال الجماهيري والاستجابة لمتطلبات دوائرها الانتخابية وزيادة قاعدة العضوية خاصة بين الشباب والنساء والفئات المهمشة الأخرى مع الأخذ فى الإعتبار المحددات الموضحة أعلاه بشأن الضوابط الخاصة بالأنشطة الغير المسموح بها .
- تقديم الدعم الفنى والتدريب للأحزاب القائمة والجديد منها في المجالات الآتية: صياغة اللانحه الأساسية للحزب وميثاق الأخلاق، بناء وحدات حزبية على المستوى المحلى، زيادة العضوية، إستخدام وسائل الإستقصاء و مسوح الرأى، تنظيم الحلقات البورية، تصميم البرامج الحزبية، التواصل مع الأعضاء والعامه ودعم الديمقراطية الداخلية. مع الأخذ فى الإعتبار المحددات الموضحة أعلاه بشأن الضوابط الخاصة بالأنشطة الغير المسموح بها
- دعم البرامج التى تهدف إلى توعية الناخبين وحثهم على التصويت فى الإستفتاء المعنى بالتعديلات الدستورية والإنتخابات الرئاسية والبرلمانية.
- القيام بتنفيذ برامج مكثفه لتوعية الناخبين وذلك لتعريفهم بالعمليات الانتخابية ودعم التوسع فى التسجيل فى الجداول الانتخابية – وذلك من خلال حملات توعية وإتصال بالمجتمعات المحلية عن طريق إستخدام وسائل الإعلام الحديثة وغيرها من الوسائل وذلك بغرض الوصول إلى المرأة وغيرها من الفئات المهمشة مثل الشباب.
- دعم البرامج المعنية بزيادة المشاركة السياسية بين الشباب.

- دعم قدرات الهيئات المعنية بالانتخابات بحيث تتمكن من القيام بإدارة انتخابات نزيهة ذات مشاركة واسعة وذلك باستقلالية، بالإضافة إلى بناء قدرات محايدة وذو كفاءة عالية في مجال البت في المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية.
- دعم المراقبة المحلية والدولية للانتخابات وذلك باستخدام أحدث الوسائل والمنهجيات لدعم مصداقية العملية الانتخابية.
- دعم عملية إنفاذ الأحكام المتعلقة بالعملية الانتخابية لزيادة شفافية ومصداقية الانتخابات.

3- تيسير الحصول على العدالة وحقوق الإنسان:

ويمكن أن تشمل أنشطة هذا المجال تلك المعنية بدعم المجتمع المدني والإعلام والمواطنة وذلك لفهم وإدراك حقوقهم وأيضا تزويدهم بالمهارات والفرص التي تمكنهم من ممارسة هذه الحقوق والدفاع عنها وحمايتها.

- توفير المساعدة والخدمات القانونية لحماية حقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع بصرف النظر عن العرق أو الدين أو النوع أو المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي.
- تيسير الوصول الى العدالة المدنية والجنائية وذلك من خلال توفير خدمات المساعدة القانونية.
- إنشاء صندوق للحماية القانونية لخدمة المجتمع المدني ووسائل الإعلام بالإضافة إلى إنشاء شبكة من طلاب كليات الحقوق والمنظمات الغير حكومية وغيرهم لتقديم خدمات الإحالة وتوفير المساعدة القانونية المجانية
- تقديم المساعدة القانونية ونظام إحالة طبية وغيرها من المساندة والدعم الإنساني لتوفير الحماية الأمنية والمعيشية لمن شاركوا وتأثروا في المرحلة الإنتقالية وذويهم.
- دعم إنشاء آليات لمراقبة حالة حقوق الإنسان على المستوى المحلي.
- بناء قدرات المجتمع المدني للمراقبة والتحقق من وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها القدرات المعنية بمراقبة ومواجهة جميع أشكال التمييز.
- دعم الحوار بين الأديان وتعزيز قيم التسامح الديني وإحترام الحريات الدينية.
- تنمية التعليم القانوني وتعزيز المهارات العملية لأفراد المجتمع القانوني.
- دعم جهود المجتمع المدني المطالبة بسيادة القانون وإستقلال القضاء وتنفيذ الأحكام القضائية.
- دعم البرامج التي تهدف إلى نشر مبادئ حقوق الإنسان بما في ذلك داخل الجامعات والمدارس.
- العمل على تطوير اساليب مبتكرة لضمان إستمرارية قنوات وشبكات الإتصال القائمة والتوسع في استخدامها لتصل إلى شريحة أكبر من المجتمع.

4- الشفافية والمساءلة:

يمكن أن تشمل أنشطة هذا المجال تلك التي تدعم وتعزز من الشفافية في المرحلة الإنتقالية وذلك من خلال دعم حرية تداول المعلومات وقيام المجتمع المدني بدوره الرقابي بالإضافة الى إتاحة الآليات التي تساعد على مكافحة الفساد.

والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تسعى الي دعم أنشطة منها علي سبيل المثال لا الحصر:

- دعم الجهود المشتركة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومي وأي أطراف معنية اخرى ، وذلك للوصول الي إجماع على ماهية الإصلاحات القانونية المطلوبة لتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة العامة.

- الدعوة إلى إصلاحات قانونية وإجرائية فى مجال الحقوق والحريات (مثل حرية التجمع وحرية التنظيم، حرية التعبير عن الرأى وحرية تداول المعلومات).
- الترويج لخلق بيئة قانونية ملائمة للمجتمع المدني.
- الدعوة الى توفير بيئة مشجعة وداعمة للإعلام بحيث يكون ذو مهنية وحيادية وكفاءة إقتصادية ويمكن أن يشمل هذا التعاون المنظمات المعنية بالإعلام.
- دعم جهود المجتمع المدني لمراقبة مرحلة الانتقال.
- دعم قدرات المجتمع المدني والإعلام للقيام بدورهم الرقابى وذلك من خلال التحالفات القائمة والتي تهدف إلى مراقبة الفساد الحكومى وجهود الحكومة المصرية فى مكافحته أو غيرها.
- توفير آليات لتوثيق و متابعة القضايا المرفوعة أمام المحاكم والمتعلقة بمرحلة الانتقال السياسى.
- دعم الجهود التي ترمى إلى تطوير الصحافة الاستقصائية وتلك التي يطلق عليها الصحافة الشعبية/صحافة المواطن – بما فى ذلك كيفية تقصى وتوثيق القضايا المرتبطة بالفساد.
- دعم الجهود التي تهدف إلى توثيق والإبلاغ عن الفساد وزيادة وعى المواطنين فى هذا المجال.
- التواصل مع الجهات الرقابية لمكافحة الفساد مثل مكتب النائب العام، الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية وغيرهم.
- دعم الجهود الرامية إلى مراقبة مدى تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- دعم حرية تداول المعلومات بما فى ذلك من دعم جهود المجتمع المدني المناهية بتشريع لضمان حرية تداول المعلومات.
- دعم وسائل الإعلام المستقلة المقروءة والمرئية والمسموعة وغيرها من الإعلام الإلكتروني وذلك لزيادة تداول المعلومات المتعلقة بالمرحلة الإنتقالية بما فى ذلك الحوارات والتفاوضات الجارية. وأيضا دعم وسائل الإعلام المعنية لتتمكن من قيامها بمسائلة الحكومة عن مدى تحقق المؤشرات المرحلية . ونشر المعلومات الهامة المتعلقة بالإصلاحات والإنتخابات المزمع إجرائها.
- توسيع المجال لتوافر المعلومات الموثقة وتيسير الحصول عليها وذلك من خلال العمل على نشر المعلومات المحايدة ودعم التواصل من خلال وسائل الإعلام القائمة.
- توفير المساعدة القانونية وإيجاد آليات قانونية لخدمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والإعلام وأى جهة أخرى تعمل فى مجال مكافحة الفساد، سواء من خلال جهود ذاتية أو جماعية.

5- المشاركة المدنية :

ويمكن أن تشمل أنشطة هذا المجال على تلك التي تهدف إلى دعم المشاركة المدنية من خلال تطوير قدرات الكيانات المجتمعية التي تعمل كقنوات للحوار والمبادرات المجتمعية أو إنشاء الجديد منها. وجدير بالذكر أن الهدف الرئيسى لدعم الجهود فى هذا المجال هو تعزيز قدرة المواطنين على الممارسة السلمية لحقوقهم فى التعبير والتنظيم والمشاركة المدنية من خلال منظمات المجتمع المدني ، وذلك بغرض تجميع وبلورة القضايا المشتركة بينهم والدعوة لكسب التأييد لها . وأيضاً توفير هذه المنظمات لإيجاد شكل من أشكال المشاركة فى عمليات إتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية. بالإضافة إلى ذلك تلك الأنشطة التي تعمل على زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني على دقة بلورة حقوق المواطنين وهمومهم والعمل على كسب التأييد لها، وزيادة الفرص أمام المواطنين للمشاركة فى الحياة المدنية والسياسية – خاصة بين الشباب – وأيضا تطوير البيئة والأطر القانونية والإجرائية لخلق مجتمع مدني قوي.

والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية علي استعداد لدعم أنشطة منها علي سبيل المثال لا الحصر:

- دعم قدرة الفاعلين في المجتمع المدني للمشاركة في الحوار الوطني وعمليات التوافق المجتمعي وذلك من خلال دعم قيام التحالفات والشبكات وأيضا بناء القدرات المؤسسية.
- دعم منظمات المجتمع المدني للمشاركة وإبداء الرأي في صياغة سياسات الإصلاح خلال المرحلة الإنتقالية وذلك من خلال صياغة البرامج وإنشاء قنوات لهذا الحوار.
- دعم قدرات المرأة والشباب لبلورة إهتماماتهم وقضاياهم وكسب التأييد لها.
- استخدام وسائل الإعلام المستقلة وذلك لإيصال أصوات المواطنين خارج نطاق القاهرة وتفاعلها مع المنظمات المختلفة.
- دعم الجهود الرامية إلى زيادة المعرفة بالممارسات الديمقراطية والمشاركة المدنية والتطوع ومهارات القيادة والدعوة وكسب التأييد من الشباب.
- دعم المشاركة الفعالة والتعاون بين جميع المعنيين بالشئون المحلية (مثل الإدارة المحلية بالمجتمع المدني والقطاع الخاص المحلي) المرتبطة بتنمية وتطوير المجتمعات المحلية.
- زيادة حجم وكفاءة نوعية التعاون والتفاعل بين المجالس الشعبية والمواطنين فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بالتنمية المحلية.
- إيجاد فرص للمشاركة في خدمات المجتمع ذات الطابع المدني خاصة للشباب. وقد يشمل هذا توفير فرص للتدريب العملي أو المشاركة في مشروعات خدمات مجتمعية من خلال الإدارة المحلية.
- دعم/تطوير أساليب وآليات الحكم الداخلي في منظمات المجتمع المدني وذلك بهدف دعم الشفافية والمساءلة. وقد يشمل هذا تقديم الدعم للتنمية المؤسسية بما فيها التخطيط الاستراتيجي وتطوير مجالس الإدارة.
- زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني علي التشابك والتحالف فيما بينهم وذلك في مجال رفع الوعي وأنشطة الدعوة وكسب التأييد.

خامساً: تقديم طلبات الحصول على المنح

ينبغي على البرامج المُقدمة أن تكون في إطار الميزانية التقديرية والمدة الزمنية الموضحة في الفقرة الخاصة بالتمويل (الفقرة الثالثة) والفقرة الخاصة بمجالات الإهتمام (الفقرة الرابعة).

ويحق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ألا تأخذ في الإعتبار أيأ من الطلبات المقدمة والتي تقع خارج هذين الإطارين.

وجدير بالذكر أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لن تقوم بدفع أي مستحقات أو مبالغ غير مدرجة في إتفاقية المنحة الموقعة من جانب مسئول العقود والاتفاقيات بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتحفظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بحق قبول أو رفض أى من الطلبات المقدمة.

وهناك ثلاث خطوات عملية لتقديم مقترحات النشاط.

الخطوة الأولى: تقديم مقترح النشاط (ورقة المشروع)
(بحيث لا تتعدى 15 ورقة مجملاً بدون مرفقات)

على المنظمات المؤهلة والراغبة في التقدم للحصول على منحة في إطار هذا الإعلان أن تقوم بإرسال ورقة مقترح نشاط المشروع مع موجز للميزانية المطلوبة و ذلك باللغة الإنجليزية علي البريد الالكتروني التالي
dgaps@usaid.gov

وعلى المنظمات الراغبة في الحصول على خدمات الترجمة للغة الإنجليزية الرجوع إلى مشروع دعم المجتمع المدني. وذلك بإرسال النسخة النهائية من المقترح علي البريد الإلكتروني التالي: translation@css-egypt.com. وسوف يتم ترجمة المقترحات إلى اللغة الإنجليزية دون أي تغيير في محتواها وسيتم ردها بعد ذلك إلى المنظمة. وتقع المسؤولية الكاملة والأساسية على مقدمي الطلب بالنسبة للمقترح النهائي المقدم إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ومرفق مع هذا الإعلان نموذج مقترح لإعداد ورقة المشروع وآخر لإعداد الميزانية المقترحة. ويجب التنويه هنا أن هناك نموذجين أحدهم خاص بمقترحات النشاط القصيرة الأجل والأخرى لمقترحات النشاط الطويل الأجل.

وعند إعداد مقترح المشروع، على المنظمة مراجعة والأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات الواردة في هذا الإعلان.

في هذه المرحلة الأولى يجب تقديم ما يلي:

1- البرنامج المقترح (مرفق 2 ومرفق 3) (ببحث لا يزيد عن 10 ورقات) ويجب أن يشمل الآتي:

- أ- ملخص البرنامج: عرض المشكلة التي تهدف إلى حلها بالإضافة إلى الهدف المزمع تحقيقه ومدى ملائمة هذا البرنامج ودعمه لمجالات الإهتمام الموضحة في هذا الإعلان. وضح باختصار الاستراتيجية أو المنهجية المقترحة لتحقيق الأهداف المحددة وتحديد الفئات المستهدفة من البرنامج وعددها والنطاق الجغرافي للبرنامج المقترح.
- ب- الأنشطة الأساسية المزمع تنفيذها: يجب أن يشمل هذا الجزء على وصف مختصر للأنشطة المزمع تنفيذها لتحقيق الأهداف المقترحة. ويجب أن يضم المقترح بيان عن كيفية معالجة قضايا النوع. ويجب أن يتضمن كل مقترح نشاط على بيان عن كيفية معالجة قضايا النوع مثل كيفية إستفادة المرأة من البرنامج المقترح وكيفية التأكد من أن يشتملها البرنامج المقترح مع إستعراض السبل المقترحة لعلاج مشكلة التفاوت بين الجنسين.
- ج- النتائج المتوقعة ومؤشرات تحقيقها: حدد النتائج المتوقعة وأيضاً الآليات المقترحة لقياس مدى تحقق هذه النتائج ومتابعة مدى التقدم والانجاز المحقق وذلك كل 3 أشهر على الأقل. وجدير بالذكر أن المقترحات التي تشمل أنشطة أوبناء قدرات والتي من المتوقع إستمرارها بعد الإنتهاء من تنفيذ المقترح يجب أن تحوى على عرض لكيفية تحقيق هذه الإستمرارية
- د- الخطة الزمنية المقدره لتنفيذ المشروع (خطة التنفيذ) يجب أن يضم المقترح خطة زمنية توضح النقاط المرجعية/المعالم الرئيسية في مسار تنفيذ المشروع.
- هـ- يجب أن يضم المقترح عرضاً للقدرات الفنية والإدارية للمنظمة بالإضافة إلى الخبرة السابقة في مجال تنفيذ المشروعات المماثلة للمشروع المقترح. كما يجب توضيح أي شراكة أو تحالف أو إئتلاف مزمع إبرامه بهدف تحقيق أهداف المشروع. وفي حالة

وجود منح ثانوية في إطار هذه الشراكات والتحالفات فيجب أن تحدد شروط وأشكال هذه المنح الثانوية في مقترح النشاط المقدم بالإضافة إلى عرض قدرة المنظمة وخبرتها في إدارة هذه المنح الثانوية.

ومرفق مع هذا الإعلان نموذج مقترح لإعداد ورقة المشروع وآخر لإعداد الميزانية المقترحة ويجب التنويه هنا أن هناك نموذجين أحدهم خاص بمقترحات النشاط القصيرة الأجل (مرفق 2) والأخرى لمقترحات النشاط الطويل الأجل (مرفق 3).

2- الخبرة السابقة (مرفق 4 بدون حد أقصى):

على مقدمي طلبات التمويل تقديم بيان بجميع الاتفاقيات والمنح التي قامت بتنفيذها المنظمة ذاتها أو من خلال أحد حلفائها وذلك خلال الثلاث سنوات السابقة مع تقديم نبذة مختصرة للنشاط الذي تم تنفيذه. ويمكن تقديم هذه المعلومات كمرفق بدون حد أقصى لعدد الصفحات. ويجب أن تشمل هذه البيانات النطاق الجغرافي للنشاط الذي تم تنفيذه ورقم المنحة (في حالة توافره) وملخص للعمل الذي تم تنفيذه وإسم مسئول الإتصال لهذه المنحة متضمناً رقم الهاتف والبريد الإلكتروني الخاص بمسئول الإتصال. وجدير بالذكر أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحتفظ بحق الإتصال بجهات أخرى غير مدرجة في القائمة المقدمة من المنظمة

ومرفق مع هذا الإعلان نموذج لبيان الخبرات السابقة(مرفق 4).

3- ملخص الميزانية: (لايتجاوز خمس صفحات)(مرفق 5) – يجب تقديم ملخصاً للميزانية المطلوبة بحيث يشمل علي الأقل إجمالي التمويل المطلوب من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأي مساهمة مقترحة من جانب المنظمة في التكلفة (المبلغ المقدر سواء نقدي أو عيني)، إن وجدت. ويجب ان تكون هذه المساهمة مموله من الموارد الخاصة بالجهة المقدمة للطلب أو من أي مصدر آخر غير تلك المتوفرة من الحكومة الأمريكية . ويجب أيضا ان تكون الميزانية بالدولار الأمريكي. ويمكن للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية طلب ميزانية تفصيلية خلال مراجعة المقترحات في مجال النشاط المقترح

ومرفق طيه مقترح نموذج للميزانية (مرفق 5).

الخطوة الثانية: تقييم مقترح النشاط من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

سوف يعتبر الطلب المقدم للحصول علي منحة موفقاً ومقبولاً اذا كان مقترح المشروع متوافقاً وملائماً للغرض من هذا الإعلان وحصوله علي تقييم إيجابي طبقاً لمعايير التقييم الآتية (القيمة الفنية للمشروع المقترح، القدرات التنظيمية/المؤسسية ، الخبرات السابقة وفاعلية التكلفة) علماً بأن المعايير الأربعة تتمتع بنفس الأهمية النسبية.

1- القيمة الفنية للمشروع المقترح:

ويشمل هذا تقييم مدى ملائمة المنهج المقترح لتحقيق النتائج المزمع تحقيقها في خلال الفترة المحدده لتنفيذ المشروع لمواجهة المشكلة المزمع علاجها ومدى اتفاق الأنشطة المقترحة مع الأهداف المحددة ودرجة ارتباط الأنشطة بعضها ببعض . بالإضافة إلى كيفية متابعة وإعداد التقارير عن الأنشطة المنفذة. كما يعني هذا المعيار أيضا بتقييم ما إذا كان المقترح يأخذ بعين الإعتبار الخبرات السابقة بالإضافة إلى العديد من الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها . وأيضاً يدعم

جهود التوافق المجتمعي واستخدام وسائل الإعلام. وسيتم أيضا تقييم إستراتيجية تحديد المستفيدين من النشاط المقترح وأيضا واقعية ومعقولة معادلات الأداء. وسوف تتمتع المقترحات التي تهدف إلى الوصول إلى عدد أكبر من المستهدفين وتغطي مناطق جغرافية أكبر بميزة نسبية عن غيرها عند تقييمها. وسوف يتم تقييم كفاءة المنهجية المقترحة لمعالجة قضايا النوع المرتبطة بالبرنامج المقترح.

وبالنسبة للمقترحات التي تتبنى إستمرارية الأنشطة والقدرات التنظيمية إلى ما بعد فترة تنفيذ المشروع المقترح، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سوف تقيم النشاط المقترح من زاوية دعمه وتعزيزه لقدرة المنظمات المحلية بحيث تكون هذه المنظمات رائده في مجال تطبيق المفاهيم السليمة والممارسات المبتكرة وقيادة التغيير بعد الإنتهاء من المشروع.

2- القدرات التنظيمية/المؤسسية:

سوف تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمراجعة كفاءة المنهجية المقترحة في ضوء الهيكل الداخلي للمنظمة وقدرتها الفنية بالإضافة إلى قدرتها على تمثيل إهتمامات ومصالح المستفيدين من النشاط. وفي حالة إقتراح أى شراكة مع أحد منظمات المجتمع المدني – وذلك بهدف تعزيز كفاءة وفاعلية المشروع – يجب على مقدم الطلب عرض هذه الشراكة بطريقة محددة في مقترح المشروع.

وجدير بالذكر أن الشراكات المبنية على أسس من القدرات النسبية لكل منظمة شريكة – خاصة المنظمات المصرية – من الممكن أن يكون لها أثر إيجابي عند تقييم المقترح. وفي هذا الصدد يجب تحديد واجبات ومسئوليات كل شريك في النشاط. وتشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مقدمى المقترحات بناء الشراكات والتحالفات - وفقاً لما يروه مناسباً – وذلك لتحقيق تغطية جغرافية أوسع للمشروع وتعزيز مبادئ ونطاق الإدماج. وفي حالة وجود منح ثانوية في إطار هذه الشراكات والتحالفات فيجب أن تحدد شروط وأشكال هذه المنح الثانوية في مقترح النشاط المقدم بالإضافة إلى عرض قدرة المنظمة وخبرتها في إدارة هذه المنح الثانوية.

3- الخبرة السابقة :

ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بفحص ومراجعة سابقة الخبرة للمنظمة المتقدمة للحصول على منحة ، وسيتم التركيز علي الخبرة السابقة للمنظمة في تنفيذ المشروعات والمماثلة للمشروع المقترح. وفي حالة عدم وجود خبرات سابقة لدى مقدم الطلب فسيكون التقييم محايد في هذا المعيار.

4- فاعلية التكلفة:

سيتم تقييم الميزانية المقترحة لتحديد ما إذا كانت المنهجية المقترحة فاعلة من ناحية التكلفة وتأخذ بعين الإعتبار الإستخدام الأمثل للموارد والقدرات والأدوات وغيرها من مصادر التمويل الأخرى المتاحة للمنظمة. وسوف يعزز من تقييم المقترح كون النتائج موضوعية ومحددة وقابلة للقياس وأيضا إمكانية ربط التكاليف المختلفة بشكل مباشر بالنتائج المحددة. وجدير بالذكر أن التعهد - المبني علي تقدير واقعي - بالمشاركة في تكلفة تنفيذ المشروع ينظر له كعامل إيجابي عند تقييم مدى فاعلية المشروع من ناحية التكلفة. ويجب التنبيه هنا إلى في حالة تضمن هذه المشاركة في المنحة سوف تعتبر جزء منها وسوف تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمتابعة إلتزام المنظمة بالوفاء بهذا الإلتزام خلال تنفيذ المشروع .

الخطوة الثالثة : التفاوض والاتفاق علي شروط المنح:

إذا أسفرت مراجعة وفحص الطلب الكامل للمشروع من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية عن توصية بتمويله، فستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمناقشة نهائية مع المنظمة المعنية، وذلك للتأكد من استيفاء جميع الشروط والمتطلبات اللازمة للحصول على التمويل - وأيضاً للتفاوض والاتفاق على البنود الأساسية للمنحة - ويجدر الإشارة هنا بأن تفاصيل هذه المرحلة، وإن كانت ستختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل طلب تمويل مقدم، إلا أن هناك عدد من الجوانب المشتركة لكل طلبات التمويل تكون موضع للنقاش والاتفاق مع المنظمات المختلفة قبل توقيع المنحة - وفيما يلي الجوانب المشتركة التي سوف تخضع للمناقشة والإتفاق قبل تقديم المنحة:

1- استراتيجية الإعلان وخطة إستخدام الشعارات الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر تتبع أسلوب مرن بالنسبة لهذا الشرط - أخذاً في الإعتبار نوع النشاط المقترح والظروف المحيطة بتنفيذ البرنامج وليس من المتوقع أن يتم تدعيم أسلوب التنويه هذا على جميع البرامج الممولة. فمثلاً يمكن أن يطلب من المنظمة أن تقترح استراتيجية للإعلان أو التنويه و خطة لإستخدام شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بحيث يعبر تعبيراً ملائماً عن الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و تصبح هذه الاستراتيجية و الخطة جزء لا يتجزأ من المنحة.

ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بسياسة التنويه عن الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشعارها في ADS/32. وجدير بالذكر أن الجزء الخاص "بالمساعدات" في هذا الباب المذكور هي التي تنطبق على هذا الإعلان بحيث لا ينطبق عليه الجزء الخاص "بالعقود"

<http://www.usaid.gov/policy/ads/300/320.pdf>

ويمكن الرجوع الي الموقع

<http://www.usaid.gov/brandig/making.faq.html>

لمراجعة بعض الأسئلة والأجوبة المتعلقة بهذا الموضوع

2- إجراءات صرف أموال المنحة من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: يمكن أن يتم ذلك عن طريق صرف دفعات مقدماً أو تسديد مباشر للمبالغ المصروفة أو الدفع عن طريق منحة محدودة الإعتماد حيث يتم الصرف على أساس تحقيق نتائج محددة يتم الإتفاق عليها مسبقاً.

3- إجراءات إدارية يمكن أن تشمل أمور متعلقة بإعداد التقارير ذات الطابع الإداري والشروط اللوجستية للبرنامج بما في ذلك مكونات التدريب.

4- الشروط المتعلقة بالمساهمة في التكلفة من جانب المنظمة، إن وجدت. ويشمل ذلك المساهمة في الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات ومساهمة المنظمة في التأمينات الإجتماعية أو أى ضرائب أو رسوم محلية أخرى. وفي حالة ضم هذه المشاركة في المنحة سوف تعتبر جزء منها.

5- حجم الدور الذي ترغب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أن تلعبه أثناء تنفيذ المنحة. وفي حالة رغبة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن يكون لها دوراً ملموساً فيمكن أن يأخذ الاتفاق شكل "إتفاق تعاوني" بحيث يحتوي على تفاصيل الدور الذي ستقوم به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

6- الشروط الأخرى للمنحة بما فيها المراجعة والأحكام الخاصة أو شروط خاصة بالمنحة.

سادساً: التقييم واتخاذ القرار بالتمويل

أ- الجدول الزمني لعملية التقييم:

ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقييم المقترحات المقدمة بصفة مستمرة على مدار مدة هذا البرنامج. وستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإعلام مقدمي المقترحات التي لم يقع عليها الاختيار كتابة، موضحة باختصار أسباب عدم قبول المقترح. ويمكن لمقدمي الطلب إذا رغبوا في ذلك ان يطلبوا مقابلة شخصية في خلال 10 ايام من إعلامهم بعدم قبول طلبهم وذلك للرد شفويًا على أية استفسارات لديهم .

ب- عملية تحديد المسؤولية قبل الحصول على المنحة :

ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإجراء تقييم للمنظمة قبل الحصول على المنحة، وسيشمل هذا التقييم مراجعة الميزانية التفصيلية التي قدمتها الجهة المتقدمة للحصول على المنحة، وذلك للتأكد من واقعيتها ومصداقيتها وارتباطها الوثيق بالأنشطة المزمع القيام بها، وعلى المتقدمين بطلبات الحصول على المنح التأكد من عدم ادراج تكاليف تقديرية مغالاً فيها، أو تكاليف تفتقد المعقولية وأيضاً الا تكون تلك التكاليف مما لا يمكن ان تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدفعها في إطار البرنامج الممول. ونؤكد هنا ان رواتب الموظفين المزمع تعيينهم في اطار المنحة، سوف تعتبر معقولة ومناسبة في حال كونها مثل او في حدود الرواتب التي تدفع للقيام باعمال مشابهة في سوق العمل المصري. وجدير بالذكر هنا ان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لن تعتمد على تاريخ الرواتب الخاصة بالموظفين المقترحين للعمل في المشروع لتحديد حدود الراتب الخاص بالوظيفة المعنية.

يمكن أيضاً إجراء تقييم قبل الحصول على المنحة وذلك للتأكد من قدرة المؤسسة وأداءها المالي أو الفني أو إذا لم يسبق للمؤسسة الحصول على منحة من الوكالة أو لم يسبق لها الحصول على منحة من حكومة الولايات المتحدة في غضون السنوات الخمس الماضية، أو إذا رأى مدير التعاقد أن هذا التقييم السابق للحصول على المنحة هو الأفضل لمصلحة الوكالة. وستتباين المجالات التي يغطيها مسح أو تقييم ما قبل المنحة تبعاً للظروف ولكن يجوز أن يشمل مراجعات لضمان التزام المنظمة بالمعايير اللازمة للإدارة المالية وإدارة البرنامج والممتلكات والمشتريات والتقارير والسجلات ووسائل المراقبة الداخلية، والتأكد من أنها في وضع مالي جيد وتمتلك القدرات الفنية الكافية لتنفيذ المشروع المقترح.

سابعاً: معلومات إضافية

السياسات والاجراءات:

أ- يحتوي الفصل 303 من نظام لوائح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (ADS) على سياسة الوكالة وإجراءاتها المتعلقة بال"المنح والاتفاقات التعاونية مع المنظمات غير الحكومية" وموجود على موقع الوكالة على الإنترنت:

<http://www.usaid.gov/policy/ads/300/303.pdf>

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر
إعلان البرنامج السنوي
برنامج المجتمع المدني
رقم USAID-EGYPT-263-11-006-APS

تتضمن اتفاقات المنح ما يحظر التعامل مع أو إتاحة موارد ودعم لأشخاص أو منظمات ذات صلة بالإرهاب كما أنها تشترط ادراج هذا الحظر في كافة العقود والمنح الثانوية التي قد تقوم المنظمة الحاصلة علي تمويل بإبرامها .

كما هو موضح في اللائحة الأساسية ADS 303 ستقدم المنح كما يلي:

منح للمنظمات الغير أمريكية: طبقاً للأحكام القياسية الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمتعلقة بالمنظمات غير الحكومية الغير أمريكية

• منح للمنظمات الحكومية الأمريكية: طبقاً للأحكام القياسية الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمتعلقة بالمنظمات الحكومية الغير أمريكية بالإضافة إلى دوريات OMB، والجزء 226 من قانون القواعد الفيدرالية(22) الخاص بإدارة المنح المقدمة للمنظمات الغير حكومية الأمريكية.

• يمكن الاطلاع على نسخ من المستندات المرجعية في الفصل 303 من لائحة الوكالة بما في ذلك الروابط بالمواقع الإلكترونية الأخرى. كما يمكن طلب نسخ من المستندات من مسؤولي الاتصال المذكورين في هذا الإعلان.

ب- وتجدر الاشارة هنا الي ان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لا تقوم بتفضيل المقترحات ذات الميزانيات التقديرية المرتفعة مقارنة بتلك الأقل تكلفة ، وعليه فان مقترحات المشروعات ذات نطاق العمل والميزانية التقديرية المحدودة والتي تبشر بفرص قوية لتحقيق نتائج وأثار ايجابية سوف تحظى بافضلية اكبر مقارنة بالمقترحات الأكثر تكلفة والتي قد تكون ذات فاعلية محدودة .

ومن الجدير ان نشير هنا الي انه يوجد العديد من الشركات والمنظمات التي تقوم بعرض تقديم المساعدة في إعداد أوراق المفهوم والطلبات الكاملة للحصول علي المنح، غير ان الإستعانة بهذه الخدمات تقع علي مسئولية مقدم الطلب وحده، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية تؤكد انها لا تفضل أية من هذه الشركات علي التحديد أو إنها تطلب اللجوء إليها، فضلاً إنه في حالة الحصول علي المنحة فان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لن تكون ملزمة برد أي مبالغ يتم انفاقها من جانب مقدم الطلب مقابل الحصول علي هذه الخدمات.

ومن الممكن ألا تسفر التوصية بقبول طلب التمويل عن تقديم المنحة إما بسبب عدم توافر التمويل الكافي أو لعدم قدرة المنظمة علي إدارة المنحة أو لأية أسباب أخرى سيخطر بها مقدم الطلب .

ويمكن أن يتخذ قرار بعدم التمويل في أي مرحلة من مراحل التقييم ، ولن يكون هناك التزام من جانب الوكالة الامريكية للتنمية الدولي بتغطية أية نفقات، فيما عدا تلك المدرجة بالمنحة الموقعة من قبل مدير التعاقد ممثلاً للوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

وكما سبق ذكره في هذا الاعلان المعني ببرنامج المنح فإن للوكالة الامريكية للتنمية الدولية الحرية المطلقة في قبول أو رفض اي من الطلبات المقدمة .